من الصرف ٧٨

واخر واخرو هكذا او عندي ناقة واخرى واخرى وهكذا واما الثانية فتدل
على الانتها ولا يعطف عليها مثلها في وصف قوله من قوله تعالى من بمعنى
في اي الواقعة في قوله تعالى قوله فانه اي اخر الممنوع صفة للايام وقوله معد
ولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا ان القياس كان يقتضي ان توصف
ايام باخر بفتح الهمزة المفرد لكونه افعل تفضيل مجردا عن الاضافة وال
فعدل عن ذلك ووصف باخر جمع اخرى فان قلت ان اخر وقع صفة لايام
ومفرده وهو يوم يوصف باخر بفتح الخا لا باخرى والجواب ان اليوم لما
كان مما لا يعقل اجري مجرى المونث فوصف باخرى ثم وصف جمعه
باخر الذي هو جمعها اولا ولو كان المفرد اخر لما صح جمعه على اخر لجمعه
على اخر دليل على ان المفرد اخرى ثم ما ذكره الشارح من ان اخر معدولة
عن اخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن اخريات قال التفتازاني
وهو الصحيح لان اخر جمع اخرى واخرى مونث اخر وقد جمع بالواو والنون
فحق اخرى ان تجمع بالالف والتا لان ما جمع مذكره بهما جمع مونثه بالالف
والتا فعدل عن اخريات الى اخر وقيل انها معدولة عن الاخر لانه من باب
افعل التفضيل فاصله ان يقرن بال اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى
والصغر فعدل به عما قبله ال الى المجرد عنها واعطي ما لا يعطي غيره مقرونا
بال قوله بفتح الخا الذي هو افعل تفضيل اصله اأخر بهمزتين الاولى مفتو حة
والثانية ساكنة ابدلت الثانية الفا للتخفيف وهو في الاصل بمعنى اشد
تاخرا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن اخر بكسر الخاء
فانه مقابل اول وليس افعل تفضيل قوله فان قياس افعل التفضيل الخ
تعليل للعدول قوله ولو كان موصوفه مونثا او مثنى او جمعا حاصله
ان افعل التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة لزمه التذكير
والافراد بكل حال تقول هو افضل وهي افضل وهما افضل وهم افضل
وهن افضل واذا كان معرفا بالالف واللام لزمه مطابقة ما قبله في الافراد
والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول هو الافضل وهي الفضلى

وهما

وهما الافضلان وهم الافضلون وهن الفضليات والفضل وكان القياس
ان يقال مررت بامراة اخر وبنسا اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر ولكنهم قالوا
اخرى واخر واخرون واخران قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى
فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا بذنوبهم واخران يقومان وانما
خص النحويون اخر بالذكر لانه في اخر وزن الفعل وفي اخرى الف التانيث
وهما اوضح من العدل واما اخران واخرون فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما
في هذا الباب قوله فان مونثه سكرى وليس مونثه سكرانة ومثله
ندمان من الندامة فان مونثه ندمى لا ندمانة اما ندمان من المنادمة
فان مونثه ندمانة فيصرف واشار المص بالمثال الى القسم الذي يمتنع صرفه
اتفاقا وهو ما كان له مونث لا على وزن فعلانة اما ما لا مونث له اصلا
لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمن لكثير الرحمة ولحيان لعظيم
اللحية فممنوع من الصرف على الاصح الحاقا له بما مونثه على وزن فعلى فقط بل
الاصح انه يصرف الحاقا له بما مونثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف
اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط في منع صرف فعلان ان لا يكون له مونث
على وزن فعلانة سواء كان له مونث على وزن فعلى او لا مونث له فدخل
القسم الثاني وهو ما لا مونث له اصلا وعلى مقابله يشترط ان يكون له مونث
على وزن فعلى فيخرج القسم الثاني وظاهر كلام المص الجري على هذا القول
قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية اي فانها تكون في فعلان بالفتح
نحو حمدان وبالضم نحو عثمان وبالكسر كعمران قوله ووزن الفعل اي يكون
الاسم على وزن الفعل به اولى لان في اول الفعل زيادة تدل على معنى
فيه دون الاسم وما زيادته لمعنى اصل لما زيادته لغير معنى ودخل في
قوله ووزن الفعل ثلاثة انواع ما مونثه على وزن فعلا نحو حمرا وشهلا
او على فعلى بضم الفا كفضلى او لا مونث له كاكمر لعظيم الكمرة وادر لعظيم
الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل قوله
ولا يكون الوزن المانع يرد عليه نحو احيمر واصيغر وافيضل فانه لا ينصرف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)